محاضرات في النظام المصرفي الجزائري – سنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

الفصل الرابع: آليات عصرنة النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

تعتبر عملية عصرنة القطاع المصرفي الجزائري مطلبا ضروريا وملحا لضمان تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، والتي تكون قادرة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. غير أن عملية العصرنة على النحو الذي يمنح القطاع المصرفي القدرة على مواكبة تطورات الساحة المصرفية بمتغيراتها المختلفة، هي عملية معقدة تأخذ في حسابها العديد من الشروط والمعايير والأهداف التي يراد الوصول إليها والتي ينبغي أن تستجيب لإمكانيات وحدات القطاع المصرفي ومحيط نشاطها الحالي فضلا عن الاحتمالات المستقبلية لانفتاحها على أشكال المنافسة الدولية المختلفة.

وعلى هذا الأساس، نهدف إلى حصر أهم الآليات المقترحة لعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى ما يلي:

- **أولا– دور الدولة والبنك المركزي في تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات القطاع المصرفي.**
- **ثانيا– إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي.**
- **ثالثا– تطوير بيئة العمل المصرفي الإسلامي**
- **رابعا– المتطلبات المتعلقة بتحديث وعصرنة إستراتيجية أداء البنوك الجزائرية**
- **خامسا– المتطلبات المتعلقة بتفعيل وتطوير دور بورصة الجزائر**

أولا- دور الدولة والبنك المركزي في تهيئة البيئة المصرفية المناسبة

1. دور الدولة:

يجب على الدولة فيما يتعلق بعملية عصرنة القطاع المصرفي القيام بما يلي:

1-1 تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم القطاع الاقتصادي، بما يتماشى والتحولات العالمية، ويكفل مشاركة حقيقية للبنوك في عملية التنمية الاقتصادي:

وذلك عن طريق:

- توحيد كيفيات وتقنيات تعامل النظام القضائي مع قضايا الخوصصة، الإفلاس، تصفية المؤسسات، مسؤولية المسيرين المدنية والجزائية والتحكيم والمؤسسات والمصادرة ونزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتسريح المستخدمين والملكية الفكرية والصناعية، وأسرار الأعمال.
- توضيح القوانين: حق الملكية، قانون العقود، قانون الأعمال، قانون الخوصصة لأن هذا من شأنه أن يسمح للبنوك بعقد صفقات في إطار من الشفافية القانونية.

2-1 توفير البني التحتية اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة. والأنشطة المصرفية بصورة خاصة. والتي تتعلق أساسا بقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يضمن سرعة انتقال المعلومات بين المتعاملين الاقتصاديين.

2. دور البنك المركزي:

يمكن أن يدعم بنك الجزائر عملية عصرنة القطاع المصرفي من خلال حرصه على القيام بما يلي:

2-1 تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي. وفى هذا الإطار يجب العمل على سن التشريعات الخاصة بنظم الدفع الإلكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، ناهيك عن دراسة تأسيس هيئة للإشراف على توثيق التوقيع الإلكتروني وفض أية نزاعات قد تنشأ بين البنوك وعملائها، فضلا عن دراسة إنشاء دوائر متخصصة للنظر في نزاعات بطاقات الائتمان. بالإضافة إلى تأمين المنافسة السليمة ضمن القطاع المصرفي. كما يراقب عمليات البنوك ويدقق فيها ويتأكد من سلامة أوضاع كل بنك من ناحية الملاءة والسيولة، ويؤمن الشفافية في العمليات التمويلية المرتبطة بأداء القطاع المصرفي من خلال العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك. كما يشرف على زيادة فاعلية القطاع في تمويل حاجيات الاقتصاد بأقل كلفة.

2-2 يقدم المشورة إلى الدولة في كل ما يتعلق بتقنيات وأساليب تحرير الاقتصاد حسب مقتضيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورو- متوسطية.

2-3 يقدم المشورة إلى الدولة في تطوير قنوات مالية جديدة ووضعها في خدمة التنمية المحلية والقطاعات الإنتاجية قنوات شركات الضمان ومؤسسات التقاعد وإنشاء سوق للأسهم والسندات).

2-4 يعمل من أجل تطوير سوق نقدية يبدأ بسوق ما بين البنوك والشركات المالية ويتطور ليشمل مؤسسات مالية أخرى، مثل شركات الضمان أو مؤسسات تجارية لديها فائض سيولة على المدى القصير.

2-5 تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل إقبالها المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة.

2-6 ضرورة قيام البنك المركزي بتوفير الموارد البشرية الفنية اللازمة كما وكيفا لتحليل البيانات الواردة من البنوك من ناحية والوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق والمستمر على جميع وحدات القطاع المصرفي من ناحية أخرى. وما يعزز ذلك العمل على إنشاء فروع للبنك المركزي بكافة المناطق وذلك للإسراع في إنجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة وممارسة الرقابة والإشراف على البنوك بالدقة الكافية.

2-7 تطوير وتدعيم أسواق مباشرة لتمويل في إطار تنافسي يقوم على تمويل دون تضخم.

2-8 سن قوانين تهدف إلى حماية المدخرين، وتدعيم وسائل تعبئة وتخصيص الادخار.

2-9 إعداد محيط اقتصادي مناسب للشراكة والخوصصة والاستثمار المباشر.

2-10 إنشاء آليات جديدة لتحويل السيولة إلى رأس مال استثماري، وإدراج مهن جديدة في ميدان التمويل.

ثانيا- إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي

وفي سبيل إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الجزائري، وذلك بغرض الاستفادة من منافعها والمتمثلة في تعزيز الثقة بهذا القطاع مما يساهم في زيادة حشد المدخرات وتخصيص الموارد المالية بشكل أمثل، وذلك من خلال ممارسة البنوك الجزائرية لآليات الحوكمة داخلها وداخل المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإقراضها الأموال لضمان استرجاع تلك الأموال وتفادي مخاطر عدم السداد، يتعين القيام بما يلي:

أ. تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق آليات حوكمة الشركات من خلال تطوير التشريعات وإعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

ب. أن تولي جهات الرقابة والإشراف على البنوك ممثلة في البنك المركزي، اهتماما خاصا بتشجيع تلك البنوك على تطبيق آليات حوكمة الشركات فيها، وأن تبادر إلى إصدار دليل للقواعد الأساسية للحوكمة للبنوك، تساعد على تشجيع البنوك على التطبيق الأمثل والفعال لحوكمة الشركات وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية.

ج. العمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية وخاصة ما يتعلق بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا والنتائج التشغيلية للبنك، والقضايا المتعلقة بأصحاب المصلحة والمعلومات المتعلقة بالحوكمة بالتقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك سنويا.

د. زيادة الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية مفهوم الحوكمة، واعتبارها عنصرا مهما لتحسين الأداء وأداة فعالة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة والمساهمين على حد سواء.

ه. السعي إلى إنشاء إدارة عليا على مستوى بنك الجزائر يكون من صلاحيتها المتابعة والإشراف على التنفيذ الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي.

و. تشجيع وتدعيم إنشاء برامج لتدريس مبادئ حوكمة البنوك بالجامعات والمدارس العلمية مع الاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر للعاملين والإدارة العليا للبنك.

ز. إنشاء نظام حوافز لتشجيع التطابق مع أفضل الممارسات للحوكمة البنوك ومكافأة البنوك ذات الحوكمة الجيدة.

ثالثا- تطوير بيئة العمل المصرفي الإسلامي

يتوجب تعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية من خلال إتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل هذه البنوك، حتى تتمكن من أن تسهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط، إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية. وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. . **تقنين العمل المصرفي:** يقصد بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها.
2. **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عما ذكر سابقاً من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية.
3. **التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالبنوك الإسلامية:** حيث يسهم وعي هؤلاء العاملين ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علمياً وعملياً للعمل بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

رابعا- المتطلبات المتعلقة بتحديث وعصرنة إستراتيجية أداء البنوك الجزائرية

من الأهمية بما كان أن توضع إستراتيجية كفيلة بتحديث أداء البنوك الجزائرية، وذلك بهدف تعزيز دورها التنموي، ويمكن أن تبنى هذه الإستراتيجية على الأسس التالية:

1- **تحديث وتطوير عملية الاستثمار في الرأسمال البشري العامل في البنوك.**
2- **تحديث وعصرنة التكنولوجيا المصرفية المستخدمة.**
3- **تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.**
4- **تحديث وتطوير الإدارة التسويقية.**
5- **تحديث وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية.**

خامسا- المتطلبات المتعلقة بتفعيل وتطوير دور بورصة الجزائر

يعتبر وجود بورصة نشطة أمرا هاما سواء بالنسبة للبنوك الجزائرية والاقتصاد الجزائري، لأن ذلك من شأنه أن يفتح مجالات توظيف أخرى في مجال الصيرفة الاستثمارية، وبالتالي المساهمة في زيادة فعالية تخصيص الموارد المالية بشكل أمثل لخدمة مصالح الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات نموه. غير أن الواقع الحالي لبورصة الجزائر يعكس وجود معوقات عديدة تحول دون تحقيق هذه الغاية، وهو ما يستدعي القيام بإجراءات من شأنها تنشيط بورصة الجزائر. وذلك على كما يلي:

1- **رفع الكفاءة المعلوماتية للبورصة.**
2- **توسيع عرض الأوراق المالية وتنويع أدوات الاستثمار.**
3- **إعطاء المبادرة للقطاع الخاص.**
4- **الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للأفراد.**
5- **تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي.**

هذا، ويجب التأكد على ضرورة وجود قطاع مصرفي متكامل كوسيلة مهمة لتطوير ونمو سوق الأوراق المالية، ذلك لأن وحدات هذا القطاع تختص في الوساطة المالية تضطلع بالقيام بدورها على مستويات عديدة، ومن ذلك مقدرتها على تعبئة الادخار وتوفير الفرص الاستثمارية في صورة مشروعات، وكذلك التوسط بين عرض السيولة النقدية الفعلية والطلب الحقيقي عليها، كما ينبغي على القطاع المصرفي أن يتسم بالمرونة العالية والقدرة الفائقة على مواكبة التطورات الاقتصادية على النحو الذي يسمح له بضمان سرعة التدفقات النقدية، وكذا توفير السيولة المالية المطلوبة لتحقيق مختلف الصفقات والعمليات التي تتم عن طريق الوساطة المالية.

انتهى - بالتوفيق للجميع - د. عادل زقرير